

متفرقات

مذكرتان وجاهيتان بتوقيف مالكي المبنى المنهار

من الشمال إلى الجنوب، تفاعلت أمس «حمى» الأبنية المتصدعة، التي وصلت إلى حدّ إخلاء مبني في طرابلس وإنذار سكان ستة مبان بالإخلاء في عبرا، فيما ارتفعت الصرخة من الناعمة. بالتزامن، أصدر قاضي التحقيق الأول في بيروت غسان عويدات أمس، مذكرتين وجاهيتين بتوقيف مالكي المبنى المنهار في فسوح - الأشرفية ميشال وكلود سعادة، بعدما استجوبهما من الساعة الحادية عشرة حتى الثانية والنصف، بحضور وكيلهما ربيع عبدالساتر، فيما أعلنت «مؤسسة بشير الجميل» في بيان لها أمس وصول قيمة التبرعات التي قدمها المواطنون تضامناً مع سكان المبنى المنهار في منطقة فسوح إلى 300 ألف دولار أميركي.

ومنعاً لإنهيار مماثل، طلبت بلدية طرابلس من سكان مبنى عيدو في منطقة التبانة، إخلاءه بعد انهيار عمود منه أمس، وكشفت دائرة الهندسة في البلدية عليه، فتبيّن أنه غير صالح للسكن.

بدورها، أذرت بلدية عبرا (شرقي صيدا) سكان ستة مبان متصدعة بالإخلاء، إثر جولة قام بها رئيس البلدية إلياس مشنتف والمهندس علي الحاج المكلف الكشف من «شركة خطيب وعلمي».

ومن الناعمة، حدّر رئيس البلدية العميد خليل مطر في مؤتمر صحفي، عقده أمس، من الوضع الخطير في «مجمع مزهر السكني»، داعياً إلى الاهتمام لتدارك وقوع مأساة إنسانية، «ذلك أن عائلات كثيرة مهددة بالموت إذا لم يعالج وضعها باتخاذ القرار المناسب بأقصى سرعة قبل فوات الأوان». عرض مطر للمراحل التي مرّ بها المجمع منذ بدء إنشائه، مشيراً إلى توجيهه رسالة بتاريخ 18 تشرين الثاني 2011 إلى رئيس مجلس الوزراء، طلب فيها إصدار قرار باستملاك المجمع حفاظاً على الأرواح. ورأى أنه «في حال الاستمرار باللاقرار، ونظراً إلى حالة الأبنية المتردية جداً بعد مرور كل هذه السنوات على كشف الخبراء عليها وإصدار تقاريرهم، فإن هذه الأبنية ستتهال، وخصوصاً أن المنطقة هنا تقع على خط زلازل»، داعياً الدولة إلى تدارك الوضع «والمضي بعملية الاستملاك ودفع حقوق الناس وهم أحياء».

نحاس: عدد العاملات الأجنيات يوازي العاملين في القطاع العام

يراهن عدد العاملات الأجنيات في لبنان بين 140 و160 ألف خادمة منزلية، وهو يوازي عدد العاملين في القطاع العام من موظفين وأساتذة وعسكريين. هذا ما كشفه أمس وزير العمل شربل نحاس (الصورة). الأخير كان يتحدث خلال طاولة مستديرة نظمتها «مؤسسة إنسان» بالشراكة مع منظمة aida الإسبانية، وتمويل من الوكالة الإسبانية للتنمية والتعاون، تحت عنوان «الحماية



القانونية لعاملات المنازل الأجنيات في لبنان»، في جامعة الحكمة - فرن الشباك. نحاس تحدّث عن الأسباب التي أدت إلى إصدار قانون للخدمات الأجنيات، عارضاً قانون العمل الذي أقرّ عام 1946 واستثنى الخدام وكل القطاع الزراعي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مرسوم تنظيم عمل الأجانب الذي وضع في أوائل الستينيات، ثم قانون عمل الأجانب الذي وضع القيود على عمل الخبراء الأجانب لمصلحة النخب المهنية اللبنانية حينها، ولم يؤخذ في الاعتبار أن يمارس هذا القانون على العاملات الأجنيات في المنازل. ورأى أنه بعد الانتصار في معركة قانون العاملات الأجنيات «يصبح ممكناً إعادة هذا الشق من العمل إلى إطار قانون العمل والنظام العام».

«تعديل قانون مقاطعة إسرائيل» ممكن... غير ممكن

عُقدت في مركز «باحث» للدراسات الفلسطينية، ندوة حوارية عن تحديث وتفعيل القانون اللبناني المتعلق بمقاطعة إسرائيل، بدعوة من «الجمعية اللبنانية لدعم قانون مقاطعة إسرائيل»، نوه فيها رئيس الجمعية اللبنانية لدعم مقاطعة إسرائيل د. عبد الملك سكرية باقتراح القانون الذي «أصدره وزير الشباب والرياضة فيصل كرامي لمنع التطبيع الرياضي». فيما شدّد د. محمد طي على «ضرورة وجود قوانين تفصيلية لسدّ ثغر القوانين الموجودة». ولفت هيثم البواب إلى أنه «لا يمكن تعديل شيء في القانون؛ لأنه مصدّق على القانون الصادر عن إحدى القمم العربية عام 1950»، مطالباً «بالعودة إلى قانون مقاطعة إسرائيل الصادر عن القمة المذكورة لتعديله». أما سهيل الناطور، فانتقد حصر صلاحيات تحديد المقاطعة بمجلس الوزراء، وهذا يخضع لأمزجة الحكومة السياسية واتجاهاتها. واقترح صلاح القنطار «تطبيق نص قانون متخصص لا يتعارض مع المعاهدة الصادرة عن جامعة الدول العربية».

العاملين فيه أشرقت، بعد أعوام كثيرة من المعاناة، وأشهر كثيرة من تراكم الرواتب غير المدفوعة. فقد عانى موظفو المستشفى تقليص الدوام إلى النصف، ومعه تقلص الراتب أيضاً، بعدما انخفضت مساحة استقبال المرضى بنسبة 60%. أما اليوم، وبعد كل التغييرات التي طرأت في الأشهر القليلة الماضية، فقد بدأ التحسن التدريجي يظهر على الموظفين من الناحيتين المهنية والنفسية.

يتألف الطاقم الطبي من أهم الأطباء وأشهرهم في لبنان، كما يقول الصباغ، معوّلاً على هذا الأمر لكي يتشجع المرضى ويقصدوا المستشفى الحكومي «الذي يعالج فيه طبيب مشهور بكلفة أقل. لدينا أطباء يشغلون مراكز مدراء أقسام في مستشفيات خاصة، الخبرة لا ننقصنا بتاتا، بنقصنا اهتمام الدولة بنا». ولا يفوت الصباغ أن يشير إلى أن الاهتمام بالمستشفى لم يكن ليتمّ لولا «لفت نظر نواب بعيدا إليه منذ أكثر من عام، ذكرناهم بوجود وريد أساسي يفترض أن يكون في خدمة الشعب، لكنه منسي تماماً، لقيناً اهتماماً من قبلهم، وها نحن نعمل معاً لتطوير المستشفى وإعادةه بكامل خدماته».

عانى هذا المستشفى كثيراً، في رأي رندا ابي عاد، ولم يأخذ حقه أبداً في السابق، وهي تتمنى أن تكون الوعود اليوم صادقة، ويصبح مستشفى بعيدا الحكومي مزدهراً ومقصوداً كمستشفى رفيق الحريري الحكومي، فالمنطقة بحاجة ماسة إلى مشروع مماثل للطبابة. رندا الوافدة من كسروان بعد الزواج مباشرة، أنهت عامها الثالث والثلاثين في المنطقة، وباتت تعرفها جيداً، لكنها لم تشهد مرة واحدة دعماً فعلياً لهذا المستشفى. سمعت في السابق عن هبات كثيرة ومساعدة فرنسية وغيرها إيطالية، لكنها لم تلمس تطوراً على هذا الصعيد. تدعو رندا لنفسها بالصحة الدائمة، إثر سؤالها عن احتمال لجوئها إلى المستشفى الحكومي في حال إصابتها بمرض ما، ثم تجيب «بصراحة ممكن كثير، إذا صدقت الدولة وساعدت على تطويره، طبعاً، لَمْ لا، ففي البلد مستشفى حكومي آخر وهو مجهز ويستقبل الناس ويقدم إليهم أفضل ما لديه. ما الذي يمنع هذا المستشفى من بلوغ نجاح الأخر؟».



لبنانية لإعلان مناقصة بحسب القوانين المرعية الإجراء، لتجهيز المستشفى ببعض المعدات الطبية الناقصة، وتحديث الأقسام الطبية بأجهزة متطورة تتناسب مع صفة المستشفى الجامعية. يختلف مستشفى بعيدا الحكومي اليوم عما كان عليه منذ سنة، حتى وجوه

حصلت اجتماعات مكثفة بين الطرفين، وجاءت النتيجة إيجابية، بحيث توطلت العلاقة المهنية، إضافة إلى التزام الجامعة اللبنانية، من جديد، بتنفيذ العقد المبرم بدفع المساهمة السنوية عن سنة 2008، وهي مخصصة لشراء معدات طبية بقيمة 3 مليارات و100 مليون ليرة

مستحقات متعاقدتي «اللبنانية» هذا الأسبوع؟

فانت الحاج

هل يكون هذا الأسبوع الموعد الأخير لقبض مستحقات الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية؟ هذا، على الأقل، ما تؤكد كل من الإدارة المركزية للجامعة ووزارة المال. فمصادر الإدارة المالية في رئاسة الجامعة تقول إنها أنجزت الجداول المتعلقة بالمتعاقدين، وهي في انتظار صرف الأموال من الوزارة، فيما توضح أوساط الأخيرة أنها لم تتسلم الجداول من الجامعة بعد. وهنا ينقل المتعاقدون عن مكتب وزير المال محمد الصفدي، اهتمامه شخصياً بمتابعة الملف وإنجازه في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك، فهم ضائعون بين «شاقوفي» الجامعة والوزارة. وبينما لا يزال هؤلاء يترقبون مستحقاتهم عن العام الجامعي 2009 - 2010، يتطلعون إلى أن تتغير كل هذه الآلية المعتمدة في الدفع والمحفظة بحقهم؛ إذ من غير الطبيعي أن يضطروا في كل مرة باستحقاق موعد القبض إلى الوقوف على أبواب هذه الجهة أو تلك للمطالبة بأموار بديهية هي حقوق لهم لقاء عمل يقومون به. وهم يقترحون أن يكون الدفع كل 3 أشهر على الأكثر.

وتجدد الإشارة هنا إلى أن موعد القبض السنوي ليس ثابتاً؛ فبعدما كان المتعاقدون في الجامعة يتقاضون أموالهم في تموز من كل عام، راح

إلى العمل في مؤسسات خارج الجامعة، ولا سيما الجامعات الخاصة والتعليم الثانوي. ولا يتوانى البعض عن إعطاء دروس خصوصية لتوفير حياة كريمة لعائلته، حتى إن عدداً لا بأس به تملكه اليأس وبدأ يفكر جدياً في الهجرة إذا لم ينجز ملف التفرغ هذا العام. وبعيداً عن توفير عيشة لائقة، لا وقت لغالبية المتعاقدين للقيام بأبحاث علمية، ما يحولهم إلى مدرسين بدلاً من أن يكونوا أساتذة باحثين، هذا بالطبع لا ينعكس إيجاباً على الأداء داخل الجامعة اللبنانية، بل يضع الدولة أمام مسؤولياتها تجاه هذا الصرح الوطني. لماذا يطالب المتعاقدون بالتفرغ، وما الفرق بين متعاقد ومتفرغ، وماذا يقدم المتعاقد للجامعة؟

يضطلع المتعاقد بالمهام نفسها للمتفرغ، فهو يدرّس كل السنوات ويشرف على مشاريع أبحاث ويراقب الامتحانات ويصحح المسابقات ولديه نصاب كامل، فيما هو محروم الراتب الشهري والضمانات الصحية والاجتماعية والسنة السابعة وتعويض نهاية الخدمة. إلى ذلك، يستمر المتعاقدون في تنفيذ خطة التحرك التصاعدي الذي سبق أن أعلنوها لإنجاز ملف تفرغهم. وأولى خطوات التحرك الاعتصام الجمعي في 3 شباط المقبل أمام الإدارة المركزية، يتبعه إضراب تحذيري الاثني في 6 منه.



يستعد المتعاقدون للاعتصام في 3 شباط



التوقيت يتأخر تدريجاً؛ فتارة يكون في أيلول، وطوراً في تشرين الأول أو تشرين الثاني، وأحياناً في كانون الأول. أما هذا العام، فكان التأخير ملحوظاً، فيما بدأ تبريره بازدياد أعداد المتعاقدين غير منطقي، برأيهم، أو أنهم على الأقل ليسوا مسؤولين عنه.

وقد سبق للمتعاقدين أن طلبوا منذ أكثر من شهر ونصف موعداً من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المال محمد الصفدي لطرح هذه القضية تحديداً، سائلين كيف يمكن النهوض بالجامعة الوطنية ونصف أساتذتها من المتعاقدين، فيما أصبح الجميع يعرف ما يعانونه من إجحاف بحقهم. فغياب الراتب الشهري والضمان الصحي والضمان الاجتماعي وبدل النقل، يجد المتعاقدون أنفسهم مضطرين